



العمل الجماعي بين قيم التطوع ومنطق الأجر: مقارنة سوسيولوجية لمسألة الإقصاء الاجتماعي

*Associative Work Between Volunteer Values and the
Logic of Remuneration: A Sociological Approach to the
Issue of Social Exclusion*

توفيق فائق: أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس سايس، جامعة
سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.

*Tawfiq Faiq: Professor of Sociology, Faculty of Arts and
Humanities, Fez-Saiss, Sidi Mohamed Ben Abdellah University,
Morocco.*

toufiksocio01@gmail.com

المخلص:

شهد العمل الجماعي بالمغرب تغييراً من العمل التطوعي إلى الخدمة المأجورة، غير أن هذا التحول أثر على الطابع الاجتماعي للجمعيات، وحل منطق الربح والخسارة في مختلف المشاريع والقرارات المتخذة من قبل الفاعلين، مما ساهم في بروز صراعات ظاهرة وخفية نتج عنها إقصاء فئة وسيادة أخرى داخل المجال الجماعي الذي من المفروض أن يكون مجالاً للإدماج السوسيو اقتصادي. الكشف عن تأثير التحول الجماعي من المنطق الاجتماعي التطوعي إلى الخدمة المأجورة على مسألة التماسك الاجتماعي تطلب استخدام المنهج الكيفي عبر الارتكاز على الملاحظة بالمشاركة والمقابلة الفردية الموجهة بدليل لجمع المعطيات، وتحليل المضمون لتأويل النتائج المتوصل إليها. ومن بين النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التغير البنوي الذي طال الجمعية ساهم في تفريخ عدد كبير من الأجراء المقصيين.

الكلمات المفتاحية: العمل الجماعي، الخدمة المأجورة، التماسك الاجتماعي، التحول البنوي، الإقصاء.



Abstract:

Associative work in Morocco has witnessed a shift from voluntary work to paid service; however, this transformation has affected the social character of associations, and the logic of profit and loss has replaced social considerations in various projects and decisions taken by actors. This contributed to the emergence of overt and hidden conflicts, resulting in the exclusion of one group and the dominance of another within the associative field, which is supposed to be a domain for socio-economic integration. Revealing the impact of the associative transformation from a social voluntary logic to paid service on the issue of social cohesion required the use of a qualitative methodology, based on participant observation and guided individual interviews for data collection, and content analysis to interpret the findings. Among the results yielded by the study is that the structural change affecting the association contributed to the proliferation of a large number of excluded wage earners.

Keywords: associative sector, remunerated service, social cohesion, structural transformation, exclusion.

المقدمة:

التنمية هي عملية لتوسيع الخيارات، والفرص، وقدرات الأفراد، بما يسمح لهم بتحقيق حاجاتهم التي تضمن لهم عيشًا كريمًا، وتوفر لهم نوعًا من الرفاه. تركز التنمية على توفير حقوق الإنسان، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته من الطعام، والشراب، والملبس، والصحة، والشغل، وحرية التعبير، والمشاركة الفعالة في حركة مجتمعه وعمرانه.

ضمان تحقيق العناصر أعلاه وغيرها يتطلب تضافر عدة متدخلين، سواء الدولة ومؤسساتها، أو الجمعيات المدنية، أو المؤسسات الدولية. لقد لعبت الجمعيات بالمجتمع المغربي، منذ أن أزاحت تلك التنظيمات التقليدية كـ "الجماعة"، دورًا بارزًا في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتسيير عملية اندماج الأفراد داخل المجتمع، عبر سلسلة أعمال تطوعية مساعدة للفئات المهمشة والمعوزة داخل المجال الذي تنشط فيه. غير أن ذلك التحول الذي شهدته الجمعيات الأوروبية وانتقالها من النمط التطوعي إلى النشاط المهني المؤسسي المأجور أخذ يرخي بظلاله على التكتل الجمعوي المغربي، وهذا ما نبه إليه الباحث السوسيولوجي المغربي فوزي بوخريص (بوخريص، 2021)، إذ أكد أن العمل الجمعوي شهد تحولات جوهرية في العقود الأخيرة، حيث انتقل من كونه نشاطًا تطوعيًا قائمًا على القيم الإنسانية إلى عمل مأجور يخضع لمنطق السوق والتنافسية، حيث تسود ثنائية الربح والخسارة.

إن التحول الذي أصاب جوهر العمل الجمعوي ساهم، من وجهة نظرنا الخاصة، في الانتقال من مجال ضامن للاندماج والإدماج الاجتماعي، إلى فضاء مكرس للإقصاء المهني والعلائقي رغم حسنات هذا التوجه المقاولاتي.

1. منهجية البحث

الفرضية التي تحكمت في هذا البحث تجسدت في: قد يؤدي التحول نحو العمل المأجور إلى تعزيز الفاعلية المؤسسية للجمعيات، لكنه قد يخلق أشكالاً جديدة من الإقصاء. ويجب عن الأسئلة الآتية:

كيف يؤثر انتقال العمل الجماعي من التطوع إلى المهنة على دوره في الحد من الإقصاء الاجتماعي؟ وهل يساهم في خلق فئة جديدة من العمال الذين يعانون من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية؟

ولقد شكلت جمعية الدار العائلية القروية، بوصفها مؤسسة لإعادة تأهيل المنقطعين عن الدراسة، وجمعية بسملة للأشخاص في وضعية إعاقة التي تعمل على النهوض بالفئات الهشة، وتعمل المؤسسات معاً بمدينة مشرع بلقاصيري على إدماج الفئات المستفيدة من خدماتها في سوق الشغل. أي أن لهما أدواراً يمكن عرضها فيما يلي:

- تنمية المجال والتصدي للهجرة القروية والانقطاع المدرسي أو الهدر المدرسي.
- إدماج الشباب المنقطع عن الدراسة في الحياة السوسيو-مهنية.
- تقديم خدمات اجتماعية مادية، ومعنوية، وتربوية، تستجيب مباشرة لمختلف حاجات الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تشجيع التضامن والتطوع التنموي.
- تعبئة الإمكانات والقدرات المحلية لأغراض التنمية الاجتماعية والبشرية.

طبيعة الموضوع الذي ارتأينا سبر أغواره وقضاياها هو الذي فرض علينا اختيار المنهج المقارن، وذلك بهدف:

- المقارنة بين العمل التطوعي والمأجور.
 - المقارنة بين الراضين عن التدخل المؤسساتي من جهة، والمتذمرين من جهة ثانية.
- هذا وعملنا على اعتماد تقنية الملاحظة بالمشاركة، حيث تمت ملاحظة بعض الأعمال اليومية المنجزة داخل أو خارج المؤسسات من قبل الفئة المستهدفة لرصد تفاعلات الفاعلين. ومعاينة تواصل وتفاعل الفاعلين داخل المؤسسات باعتماد دليل الملاحظة (أنماط التواصل، والسلوك، وتعبير الوجه...)، والمقابلة الموجهة بدليل.

2. دولة الرفاه بين القدرة والانتكاسة

شهد العالم الغربي أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات تحولات سوسيو-اقتصادية، حيث لم تعد المقاربة الكينزية قادرة على مجابهة التحديات الاجتماعية (الأزمة الاجتماعية)، فأعلن بشكل ضمني عن إفلاس دولة العناية (État de Providence)، فأصبحنا أمام دولة تعاقدية.

نجد في نفس السياق لوا بريسون (Lois Bryson) في كتابه الرعاية الاجتماعية والدولة من المستفيد؟ يبين عدة أنماط من دول الرفاه أبرزها (Bryson, 1992):

- نموذج دولة الرفاه الليبرالية: مثلته الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، حيث تعتبر الرعاية الاجتماعية محدودة وتعتمد بشكل أساسي على اختبارات الحاجة؛ محدودية الإنفاق الاجتماعي ناتج عن النظر للفقر والفقراء كمشاكل فردية وليست بنيوية.

• نموذج دولة الرفاه الاجتماعية الديمقراطية: شمل السويد، النرويج، الدنمارك، وفنلندا، إذ

توفر الدولة خدمات شاملة قائمة على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية؛ قوة الحركات

النسائية والعمالية، والتأثر بالإيديولوجيا الاشتراكية الديمقراطية، دفعت تلك البلدان إلى إعطاء

أولوية للمنافع الاجتماعية.

• نموذج دولة الرفاه المحافظة: يظهر هذا النمط في ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا، حيث تلعب

الأسرة والمؤسسات الدينية دورًا كبيرًا في تقديم الرعاية الاجتماعية.

• نموذج دولة الرفاه في شرق آسيا: يتجسد في اليابان وكوريا الجنوبية، تتميز الرعاية

الاجتماعية بطابعها المحدود، مع الاعتماد الكبير على الأسرة والشركات في تقديم الدعم

الاجتماعي؛ فضلًا عن تأثرها بالقيم الكونفوشيوسية التي تنتصر للمسؤولية الأسرية

والتضامن المجتمعي بدلًا من تدخل الدولة المباشر.

رغم الاختلاف من حيث الأسس والميكانيزمات المميزة لكل نموذج إلا أن لها غاية أساسية تتمثل في

رعاية الفئات الفقيرة، من خلال مؤسسات شريكة ووسيلة، لكن ما شروط نجاح دولة الرفاه؟

أ. شروط نجاح دولة الرفاهية

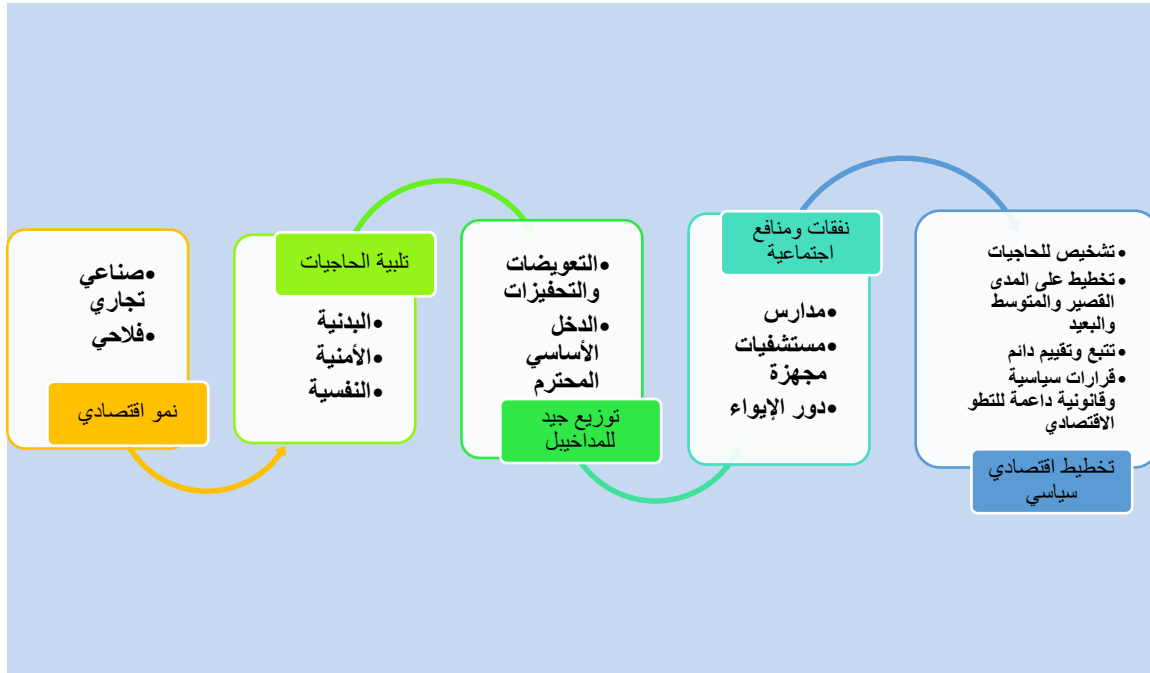
نجاح دولة الرفاهية في مهامها، التدبيرية الاجتماعية، رهين بخلق التوازن بين عدد من الغايات

المتميزة نوعيًا: نمو اقتصادي، إشباع للحاجات، توزيع عادل للمداخل، تشكيل لمستويات اجتماعية

ومنافع ونفقات اجتماعية، غير أن هذه الغايات تبقى معلقة دائمًا بتخطيط اقتصادي فعال (Dobb,

1969)، ويمكن تمثيل ذلك في الشكل الآتي:

الشكل رقم 1: شروط نجاح دولة الرفاهية



رغم أن دولة الرفاه حققت بعض النتائج الإيجابية، إلا أنها لم تتجح، حسب لواء بريسون (Bryson, 1992)، في تحقيق المساواة الاجتماعية؛ حيث لا تزال هنالك فجوات كبيرة بين الأغنياء والفقراء، كما أن الرجال يحصلون على امتيازات أكثر من النساء، وتظل العديد من الجماعات العرقية مهمشة. كما أن العدالة الاجتماعية التي رفعت شعاراتها خلال ثمانينيات القرن الماضي ظلت حبراً على ورق، فالرعاية الاجتماعية، من منظور أصحاب القرار الاقتصادي السياسي، تكلف الدولة موارد هامة، كما لها أثر على الإبداعات والحوافز الفردية.

في ظل تراجع الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية، ظهر المجتمع المدني كخليفة أو وسيط بين الحكومات والمجتمع. وما دام المجتمع أخذ ينتزع الريادة الاجتماعية من الدولة، في ظل انتكاسة هذه الأخيرة، وانتقالها من الثقة العالية إلى الثقة المتدنية، كان لا بد من إخضاع هذا المد المدني، خاصة

الجموعي، للدراسة والتحليل السوسيولوجي؛ حيث إن المتتبع للشأن الجموعي يلمس ذلك الانتقال من العمل الجموعي التطوعي إلى المنطق الأجرى المقاولاتي.

3. العمل الجموعي بين قيم التطوع ومنطق الأجر

أ. التطوع كقيمة اجتماعية ودوره في التماسك الاجتماعي

يحاول كل من جون ويلسون ومارك موسيك تعريف العمل التطوعي بأنه نشاط منتج يحتاج إلى رأسمال بشري واجتماعي وثقافي، أي لا بد للمتطوع أن يتوفر من الناحية الأولى على تعليم ودخل جيدين، وصحة وظيفية. أما الرأسمال الثقافي فيقاس بعدد الأطفال في الأسرة، والتفاعل غير الرسمي مع الأغيار، وأخيرًا الرأسمال الديني الذي يشترط التدين (Wilson & Marc, 1997).

العمل التطوعي نشاط منتج، ويمكن أن يحقق مردودية وإنتاجية في المجتمع، إلى جانب العمل المأجور، والعمل المنزلي. وينشطر العمل التطوعي إلى الرسمي الذي تسهر عليه مؤسسة ما، والعمل غير الرسمي الذي يخص الأفراد، مثل مساعدة الجيران والأصدقاء من طرف فرد معين. لكن ما قيمة التطوع في المجتمع؟

يرى دي توكفيل، باعتباره أحد الرواد المؤسسين لسوسيولوجيا الجمعيات، أن تطور المجتمع رهين بمدى ديمقراطية مؤسساته، فالتقدم لا تخلقه القوانين، وإنما حرارة العلاقات الإنسانية بجانب سيادة الديمقراطية؛ ويقدم مثالاً توضيحياً لتصوره مضمونه: حدوث مشكل في الطريق العام وتعذر المرور، يجمع الجيران للتشاور، وتبعاً لذلك تتبلور سلطة تنفيذية انطلاقاً من قرار جماعي مشترك (Tocqueville, 1981). مما يعني أن العمل الجماعي التطوعي يسهم في تقدم المجتمعات. في نفس السياق، نجد جون لويس لافيل (Jean Louis Laville) يؤكد أن الجمعية تُعين المواطنين

والساكنة على حل مشاكلهم، وتعييدات الحياة الاجتماعية، عبر إعانات عن الوضعيات الصعبة التي يعيشونها (طبيب، 2016). وقد تضاعف العمل التطوعي بعد تراجع الدولة عن الخدمات الاجتماعية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إذ يمارس نشاطاً ملموساً ومؤثراً في فضاءات كانت أساساً مقتصرة على القطاع الرسمي للدولة؛ حيث اتخذ أشكالاً متعددة: فردية يقوم من خلالها فرد ما بمد يد المساعدة لفرد آخر في حاجة إليها، وجماعية تتكفل بها جماعة معينة لإعالة فرد أو جماعة أخرى، ومؤسساتية تسهر فيها مؤسسة، سواء جماعية أو تعاونية... إلخ، على تقديم المساعدة لفئات هشة في المجتمع. إن العمل التطوعي يعمل على تصليب العلاقات بين الأفراد والجماعات، وضمان مشاركة فاعلة لكل فئات المجتمع، وضمان الاستفادة العادلة من الخدمات الاجتماعية، كما يلعب التطوع دوراً أساسياً في الحد من الأزمات الاجتماعية والكوارث الطبيعية التي تعصف بمجتمع معين؛ فضلاً عن ذلك فإن التطوع يقدم خدمات غير مباشرة للحكومات، عبر التخفيف من حجم التكلفة الاجتماعية، والحد من الظواهر الانحرافية بلجوء المتطوعين والمتطوعات للتحسيس بخطورة الانحراف على الذات والمجتمع معاً.

إن العمل الجماعي التطوعي يحقق، حسب الباحثة الجزائرية خليل نزيهة، التربية الاجتماعية للمواطنين، وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية، والتجاوب مع المصلحة العامة، وتعويدهم ممارسة الحياة الديمقراطية، وتوثيق التعاون بينهم (نزيهة، 2016/2015).

ب. العمل الجماعي المأجور وتأثير المد الرأسمالي الليبرالي

يؤكد جون دين في مقاله: "التطوع، السوق، والنيوليبرالية" أن النيوليبرالية التي تأسست على الفردانية وقيم السوق الحرة، تؤدي إلى تآكل قيم التضامن الاجتماعي والعمل الجماعي والتعاطف المجتمعي؛

أي أن الاتجاه نحو الفردانية المتوحشة يؤثر في التطوع، حيث يغدو نشاطاً مقروناً بالمصلحة الفردية بدلاً من المصلحة المجتمعية العامة (Dean, 2015).

إذا كان التطوع سابقاً يخدم الصالح العام والفرد معاً، فإن اختراق الطابع الرأسمالي الربحي للفعل التطوعي جعله خادماً للفوائد والامتيازات الفردية لا الجماعية. الرأسمالية تسهم في تآكل الرابط الاجتماعي، وتمحو قيم التضامن وعناصر التماسك الاجتماعي، فيتحول إلى وسيلة لتحقيق مكاسب مهنية شخصية.

هذا التحول الذي طال العمل التطوعي نبه إليه أيضاً هوستنكس ولاميرتين في مقالهما: "الأساليب الجماعية والانعكاسية في التطوع: منظور التحديث السوسيولوجي". إن التطوع لم يعد محصوراً في تلك الأنماط الجماعية التقليدية التي كانت تتصف بالتزام الجماعة بالقيم التضامنية المشتركة، الخادمة لكل، بل أضحى يعبر عن نمط انعكاسي مخالف للأول، حيث اتجه التطوع إلى تحقيق الذات، وخدمة المصالح الفردية، وتوجيه السلوك الطوعي نحو الاختيارات الفردية، بدلاً من القرارات الجماعية (Hustinx & Frans, 2003).

التطوع اليوم أضحى بمثابة الآلية الفعالة لإشباع المصالح الشخصية والرغبات الذاتية؛ ويمكن لمس هذا الانتقال في نوعية الأنشطة التي يتم تنظيمها لتجسيد الفعل التطوعي، إذ تتغير مع تحول المشاريع المجتمعية، وتجدد طلبات وقيم السوق، وإملاءات المؤسسات الدولية؛ المؤسسات الشريكة للفرد أو المؤسسة المتطوعة تتحكم بشكل مباشر وظاهر أو غير مباشر وكامن في نوعية الأنشطة.

ج. العمل الجماعي وخضوعه لإملاءات المنظمات الدولية

العمل الجماعي لم يعد مستقلاً، وإنما أصبح مختزلاً بإملاءات خارجية، ما دامت الدولة موقعة على اتفاقيات دولية لحماية الفئات المهمشة والمحرومة، الجمعيات بدورها ملزمة بالانصياع لهذه الإملاءات غير المباشرة. وتسعى المملكة المغربية إلى التأكيد في أنشطتها الرسمية وغير الرسمية على الالتزام باتفاقيات دولية متعددة: خاصة ما يتعلق بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال التصويت لصالح العديد من الاتفاقيات المهمة كالاتفاقية رقم 102 لمنظمة العمل الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وغيرهما (زهير فيزي وآخرون، 2024).

فالقمة العالمية التي عقدت بكوبنهاغن تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 1995، فرضت على الدول الموقعة، بما في ذلك المغرب، وضع استراتيجيات لمكافحة الفقر على أساس تدخل ثلاثي: الاندماج الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، مسؤولية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؛ نفس الأمر سيتم تأكيده في مؤتمر نيويورك سنة 2015، إذ تم التأكيد على إيجاد حلول لمشاكل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي، وكذا التركيز على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحاً بالنسبة للأفراد، كسبل المعيشة والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي، والرفع من المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، عبر الانفتاح على الشريك المدني (شكر، 2024). وكذا تشجيع المشاريع التنموية المدرة للدخل، مما يعني أن المهاجر الربحي حاضر في توجيهات المؤسسات الدولية خاصة البنك الدولي، حيث لا يمكن الاستفادة من الإعانات والقروض دون الامتثال للمهاجر الاقتصادي الذي يحكم سياسات هذه المؤسسات الدولية.

تيسير عملية التحكم في استراتيجيات الدول، يتم عبر تسخير جيش من التقنيين، ومكاتب الاستشارة أو الخبرة الذين يكرسون ثقافة لا تراعي خصوصيات المجتمعات المستهدفة بالتدخل (Aron & Caroline Michel, 2022).

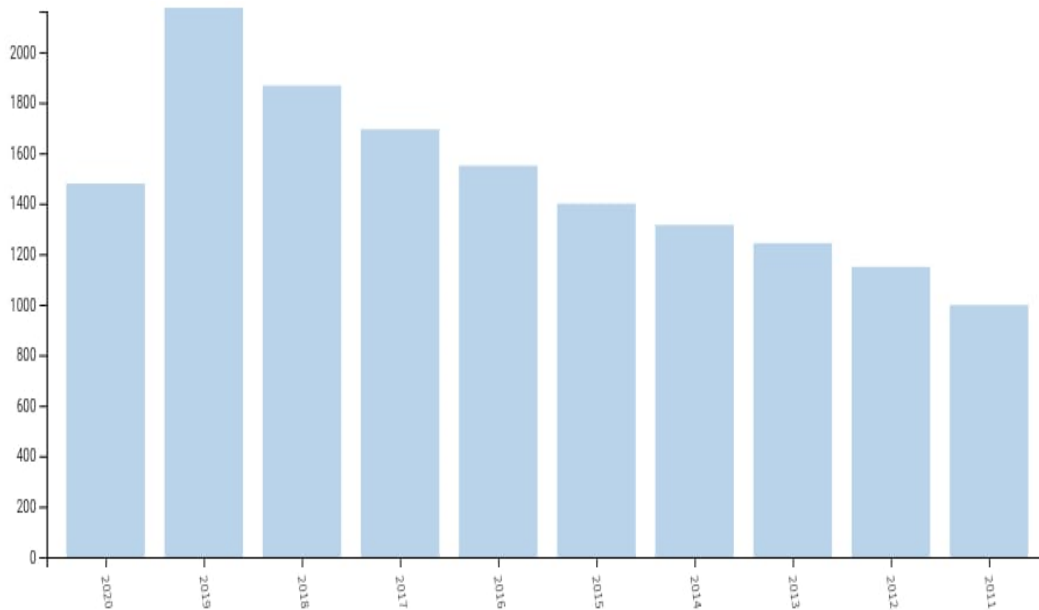
4. الإقصاء الاجتماعي والعمل الجماعي

1. مفهوم الإقصاء الاجتماعي

لقد برز موضوع الإقصاء الاجتماعي، خلال سبعينيات القرن الماضي، بفرنسا ثم ذاع صيته بأوروبا وأمريكا، معلناً عن شكل جديد للفقر، فالنقد الاقتصادي خلف فئات مُقصاة (مدمنين، ومجرمين، ومقصيين من الدراسة، ونساء في وضعية صعبة، وأجراء في وضعية هشاشة...). ومن بين الباحثين الذين تناولوا الإقصاء الاجتماعي نذكر على سبيل المثال لا الحصر: "روني لونوار"، و"روبير كاستيل"، و"سيرج بوغام"، و"أنتوني غدنز"، و"هيلاري سيلفر"، و"تابين"، و"بابيلار مان"... إلخ؛ إن موضوع الإقصاء الاجتماعي ليس حكراً على تخصص دون غيره، وإنما هو مفهوم تشترك فيه تخصصات معرفية مختلفة: علوم التربية، والسوسيولوجيا، والعمل الاجتماعي، والاقتصاد، وعلم النفس الاجتماعي... إلخ.

العقد الأخير شهد تنامياً لعدد الدراسات المتناولة للإقصاء الاجتماعي، هذا التطور المطرد نستشفه من التمثيل البياني التالي:

الرسم البياني رقم 1: تطور تناول الإقصاء الاجتماعي



المصدر: منصة (10-2020) web of science

من خلال الرسم البياني أعلاه يتضح تنامي ظاهرة الإقصاء الاجتماعي عامة والإقصاء المهني خاصة، حيث يتم رصد الإقصاء من خلال مؤشرات التعليم، والصحة، والدخل، والمشاركة الاجتماعية. وبحكم أهمية المجتمع المدني في حياة الفرد والجماعة، فقد حاولنا التركيز على الإقصاء في العمل الجماعي، باتخاذ النسيج الجماعي لبلقاصيري نموذجاً.

الإقصاء الاجتماعي يقصد به عملية استبعاد جزئي أو كامل للأفراد، أو المجموعات من المشاركة في المجتمع الذي يعيشون فيه، ويُحيل فضلاً عن ذلك إلى الإحباط الفردي، والحزن الجماعي، وعدم الثقة في المستقبل (Frétigné, 1994). كما أنه تخوف دائم من شبح البطالة، وعدم قدرة المقصي على تلبية حاجاته الضرورية، إذ أن فئات عريضة من الأجراء يتوفرون على عمل، غير أنه مؤقت، وهذا ما يجعلهم مهددين ومتخوفين باستمرار من فقدان أعمالهم.

2. العمل الجماعي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي: التشغيل، التكوين، الاندماج الاجتماعي

العودة إلى تاريخ المجتمع المغربي، تجعل الباحث يقر بوجود أشكال متعددة من التضامن والتكافل بين الأفراد والجماعات، والتي همت مجالات مختلفة منها: الحرث، جني الثمار، بناء الطرق والمنازل، الأعراس، الجنائز... إلخ، سواء في إطار "اجماعة" أو القبيلة، كنتظيم سمح لهذه الأشكال التضامنية بالطفو على سطح المجتمع المغربي في الأمس القريب. لكن اليوم، خاصة في المجال الحضري، أصبحنا نسجل تراجع (التوازة، تاضا...) وغيرها من الأشكال التعاونية، لصالح الجمعيات التي ارتبط ظهورها في أغلب المدن المغربية بالاستعمار مثل الجمعيات التلاميذية، أو الرياضية. غير أن فترة التسعينيات شكلت نقطة تحول استراتيجية، حيث لجأت الدولة المغربية للتفويض لمجموعة من الجمعيات للنيابة عنها بأدوارها في مجالات متعددة، خاصة الرعاية الاجتماعية للأشخاص الذين يوجدون في وضعية صعبة (العجزة، المعاقين، الفتيات القرويات...). والتحول الثاني، الذي ارتبط بالأول، هو الانتقال التدريجي للعمل الجماعي من عمل تطوعي إلى عمل مأجور مؤدى عن خدماته، بعبارة أخرى، من عمل دون مقابل إلى شغل مأجور. فالمدينة اليوم أصبحت تشهد تسليعاً للخدمات بسبب تنامي الروح الفردانية، وتراجع التضامن أو التآزر الاجتماعي. هذا ما يفرض على الجمعيات اليوم تحديات جديدة أبرزها "اللجوء أكثر فأكثر إلى توظيف أجراء من أجل القدرة على تنفيذ مشاريعها، لكن دون أن يعني ذلك التخلي عن خصوصيتها كتنظيمات تطوعية، ولا تستهدف الربح" (بوخريص، 2021).

لقد ساهمت مجموعة من الجمعيات المغربية في تكوين وتأهيل فئات هشة، عبر تنظيم سلسلة من الأنشطة التكوينية، سواء في الجانب الاجتماعي، أو الاقتصادي التضامني التعاوني، وكان لها دور

ريادي في خلق فرص شغل مهمة، سواء بالعالم القروي أو الحضري، وهذا ما مكن من تحقيق الاندماج والإدماج السوسيو اقتصادي، والاستمرارية في تجسيد روح التضامن التي عرفتھا التنظيمات التقليدية: اجماعة، القبيلة، والزاوية. غير أن الانخراط في المد الرأسمالي الجارف، جعل العمل الجمعي ينحرف عن أهدافه الجمعية التي تغلب المصلحة العامة لصالح المصلحة الخاصة، فالتكوين أصبح مؤدى عنه، والخدمات التي تقدمها برسوم انخراط، كما أن فرص الشغل التي توفرها طرحت مشاكل على مستوى الجودة والديمومة، إذ تحول إلى عمل مهدد بالاستقرار ويطبعه اللائقين.

3. العمل الجمعي المأجور وتكريس الإقصاء الاجتماعي

في ظل لجوء الدولة إلى الخصخصة، وأيضًا تبني نظام التعاقد في مجموعة من الوظائف، ظهر إلى الوجود أجراء يعانون من الإقصاء والهشاشة (فقراء جدد) خاصة أولئك العمال المأجورين، المنضويين تحت لواء المؤسسات الجمعية. فكل عمل جمعي إلا ويساهم، في حالة تطوره، في خلق عمل مأجور، وهذا ما عبر عنه "برنار كوميل" بقوله: "إن العمل التطوعي يهيئ في أحيان كثيرة لشغل العمل المأجور" (Gomel, 2006)، الذي في أغليته عمل هش، أقبل عليه الأفراد المقصيون، تحت تأثير دوافع منها:

أولاً: الفرار من الإقصاء من العمل.

ثانيًا: عدم وجود البديل يدفع إلى القبول بهذا المنصب.

ثالثًا: الرغبة في اكتساب خبرات إضافية، وحب العمل الجمعي وغيرها من العوامل الأخرى

(بوخريص، 2021).

من خلال تتبعنا للعمل المأجور بالأحياء الهامشية لمدينة بلقشيري، خاصة مؤسستي الدار العائلية القروية (مؤسسة متخصصة في التأهيل الفلاحي للمنقطعين عن الدراسة)، والمركز الاجتماعي (المهتم بتأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة)، تبين باللموس معاناة أجراء المؤسسات من الهشاشة المؤدية حتمًا للاستبعاد المهني، بمعنى آخر أن وضعية الاستقرار التي يعيشها الأجير الجمعي تبعده عن الانخراط الفعلي في المهن الرسمية والمؤمنة، وتقربه، في مقابل ذلك، من عالم العطالة المؤقتة أو الدائمة، والاستبعاد المهني تترتب عنه عملية قطع أو بتر الروابط الاجتماعية، إذ أن كل إقصاء مهني إلا وينجم عنه إقصاء تفاعلي، إذ أن ضعف المردودية المالية يوازيه عزلة اجتماعية.

4. مهن العمل الاجتماعي ومسألة الإقصاء

العامل الاجتماعي هو ذلك الشخص الذي تتوفر فيه الشروط المعرفية، والمهارية (قدرات، وكفايات) تؤهله للقيام بأنشطة اجتماعية، وحسب مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين (الصيغة الجديدة)، فالعامل (ة) الاجتماعي(ة) هو: "كل شخص ذاتي يقوم بصفة مهنية بمساعدة الجماعات أو الأفراد من مختلف الفئات، الذين تتعذر عليهم المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية، وذلك من أجل تيسير إدماجهم في المجتمع، وضمان استقلاليتهم أو الحفاظ عليها، وحفظ كرامتهم" (مذكرة، 26 ماي 2020).

لقد ميز "ماريز بريسون" في إطار حديثه عن العمل الاجتماعي بين ثلاث مهن أساسية هي:

أولاً: **المساعدون الاجتماعيون**: المساعدة الاجتماعية خدمة ابتكرها البرجوازيون داخل

معاملهم، لمساعدة أطفال العائلات داخل المقولة.

ثانيًا: المربون المتخصصون: وتضم أجراء البيوت والمراكز والمعاهد المغلقة الخاصة بالأطفال والأحداث الجانحين.

ثالثًا: المنشطون السوسيو ثقافيون: ارتبطت هذه المهن بالتعليم، وأيضًا بالجانب التطبيقي للمساعدة، مما يكرس الانفتاح على أهمية التنشيط السوسيوثقافي، والتربوي للنهوض بالممارسات التعليمية (Bresson, 2013).

إن الغاية من العمل الاجتماعي هي محاربة الإقصاء واللامساواة، والسعي للحفاظ على التماسك أو الترابط الاجتماعي، ومواجهة أي تهديد له عبر ابتكار تدخلات متعددة للحد من الانقطاع الدراسي، ومساعدة الأشخاص الذين يحتاجون للعون (مثلًا الأشخاص في وضعية إعاقة، النساء في وضعية صعبة، المشردون، المسنون...)، والتصدي للبطالة بنوعيتها: الدائمة والمؤقتة. هذا ويزاول العامل الاجتماعي نشاطه في المجالات التالية:

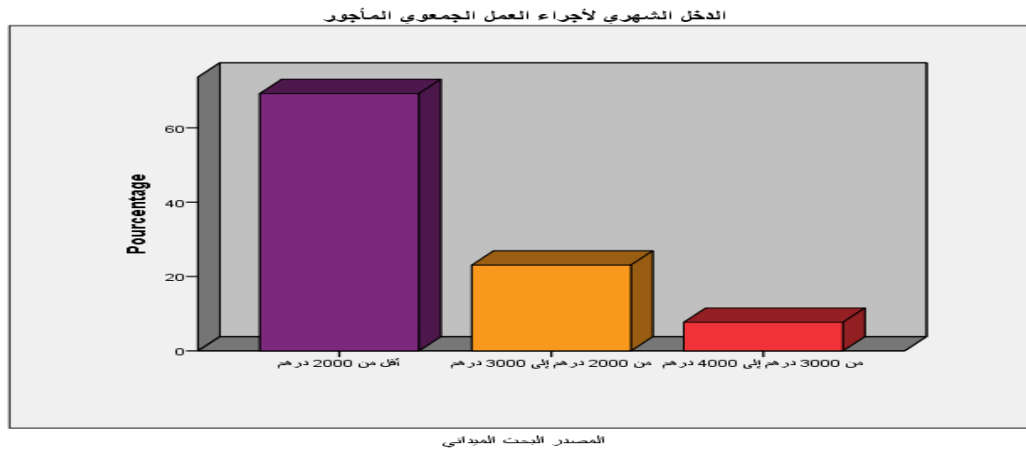
- المساعدة الاجتماعية
- التنشيط والتربية الاجتماعية
- الدعم والمساندة الأسرية والاجتماعية
- تدبير التنمية الاجتماعية.
- غير أن مزاوله هذا العمل، تقتضي توفر العامل الاجتماعي على قدرات نجملها فيما يلي:
- القدرة على الإنصات الفاحص للمستفيد من الخدمة؛
- القدرة على التواصل الفعال، والتشخيص الجيد لوضعية المستفيد؛
- القدرة على مساعدة المستفيد على تدليل الصعوبات التي تواجهه؛

• القدرة على الابتكار والتجديد المواكب للمستجدات المجتمعية والعلمية.

رغم أهمية القطاع الجمعي في توفير مناصب شغل جديدة، والحد من آفة البطالة بمدينة بلقاصيري، خاصة بأحيائها الهامشية الكبرى (بيطات، والمسيرة)، وتعويضه لتراجع الدولة عن توفير مناصب وفرص للشغل، بادرت جمعيات مدنية لتأسيس مؤسسات مشغلة تحتوي تلك الطاقات الشبابية المعطلة، والمقصية من مجال العمل، ومن بينها: جمعية الدار العائلية القروية، وجمعية بسمه، إذ تعمل الأولى على إعادة إدماج المنقطعين عن الدراسة، وتسعى الثانية للنهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. غير أن هذا المبتغى الإدماجي السوسيو مهني سرعان ما اتجه لإعادة إنتاج الإقصاء، بفعل رداءة شروط العمل، ولقد أسفرت الدراسة التي امتدت زمنياً ما بين 2020 و2022 عن النتائج التالية:

هشاشة العمل، من زوايا مختلفة، خاصة ما يتعلق بالدخل، إذ أن ما يميزه لدى أجراء العمل الجمعي هو ضعفه وقيمه المتدنية، ف 69.2% من الأجراء يتقاضون أقل من 2000 درهم شهرياً، في حين 23.1% منهم يتأرجح أجرهم بين 2000 و3000 درهماً للشهر الواحد، بينما 7.7% أجرهم يفوق 3000 درهم. مما يجعل متوسط الأجر في العمل الجمعي المأجور أقل من 2000 درهم، وهذا ما يمكن توضيحه في الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 2:



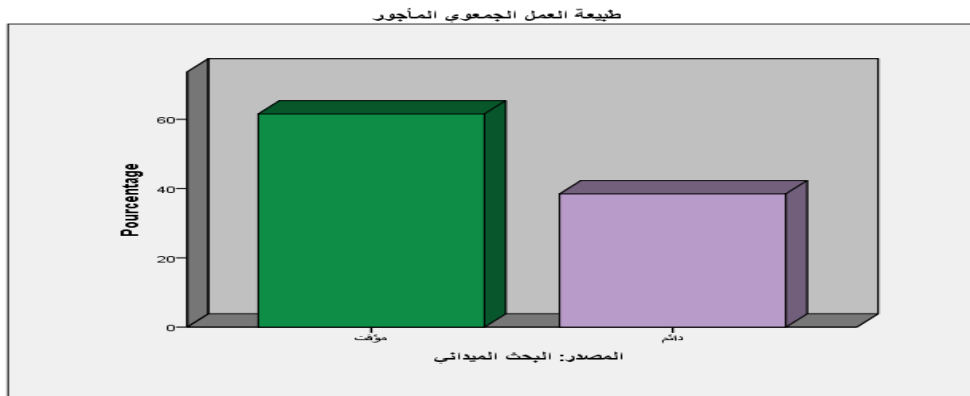
بالإضافة إلى هشاشة الدخل الشهري، يمكن أيضاً ملاحظة كثرة ساعات العمل دون تعويض، وانتقال كاهل العاملين بمهام متعددة لا تدخل غالباً في مجال اختصاصاتهم. كما يمكن تسجيل تفوق نسبي للإناث على الذكور من حيث الإقبال على العمل الجمعي المأجور، فضلاً عن رغبة رؤساء الجمعيات (أصحاب العمل) في العنصر النسوي أكثر من الرجال، نظراً لقلّة تدمرهن من الأوضاع المهنية المؤسساتية الصعبة مقارنة بالفئة الأولى، وعملهن بأجر أقل، مما يساهم في إقصاء فئة على حساب أخرى.

يُعاني العاملون أيضاً من الترقب المستمر والخوف الدائم من التخلي عنهم، مما يولد عدم الاستقرار في العمل، نتيجة عدم استقرار الأجرة وتفاوتاتها بين الأجراء، رغم أدائهم نفس المهمة. ويُعد أجراء الدار العائلية أكثر استقراراً بالمقارنة مع مستخدمي المركز الاجتماعي، إذ أن الفئة الأخيرة تعاني من خفض الأجر، كلما كانت الإعانات ضعيفة، خاصة تلك المقدمة من طرف صندوق التماسك الاجتماعي، أو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. هذا ويمكن الكشف عن وضعية الترقب من خلال

رصد طبيعة العمل بالمؤسسات الجمعوية، فهو في غالبيته مؤقت بنسبة 61.5%، بينما 38.5%

يعملون بصفة دائمة. ويمكن تمثيل ذلك في الرسم البياني التالي:

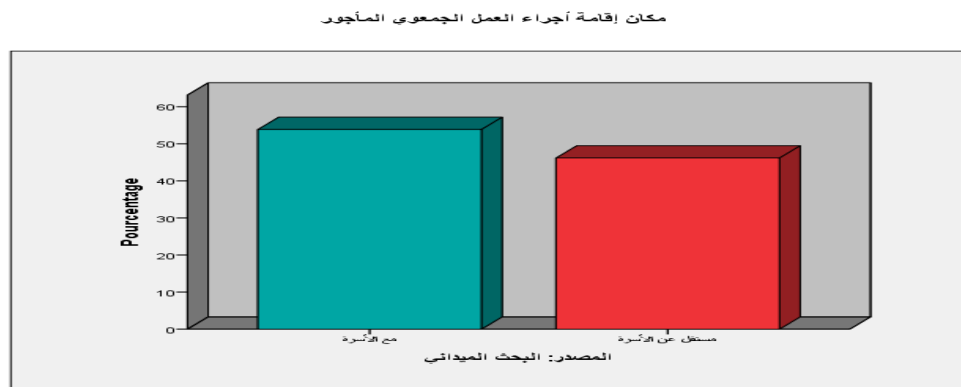
الرسم البياني رقم 3:



يُعاني الأجراء في العمل الجمعوي من الشعور بالدونية مقارنة بباقي الأجراء والعمال، ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف الأجر الذي يدفع نسبة كبيرة منهم إلى البقاء في بيت العائلة. فقد أظهرت الدراسة التي أُجريت بين عامي 2020 و 2022 أن 54% من العينة التي شملها البحث يقطنون مع

ذويهم. ويوضح الرسم البياني التالي هذه النسبة:

الرسم البياني رقم 4:

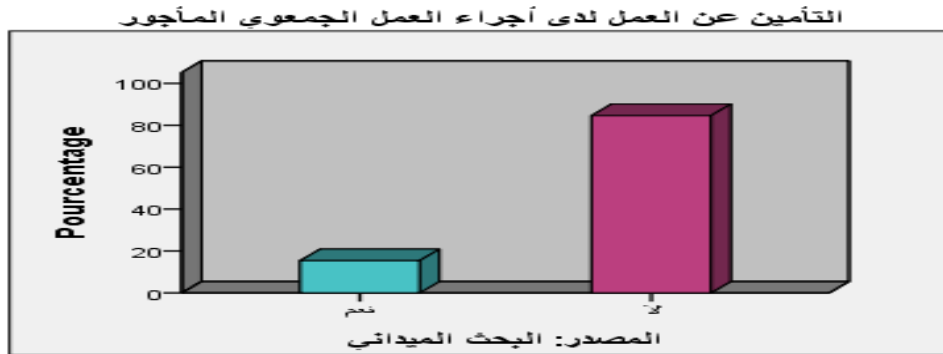


يؤدي عدم الرضا عن الوضعية المهنية إلى ترك المنصب الجمعي بمجرد العثور على وظيفة أخرى توفر أجرًا أفضل وأمانًا أكبر.

من العوامل المؤثرة أيضًا في التوظيف داخل الجمعيات هو الزبونية والولاءات الجمعية، حيث أن الأشخاص الذين تحولوا إلى أجراء غالبًا ما يكونون أفرادًا كانوا ينتمون إلى الجمعية نفسها أو إلى عائلات أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية. وهذا يؤدي إلى إقصاء فئات أخرى تستحق تلك المناصب، نظرًا لتوافرها على تكوين أكاديمي (حاصلين على شهادات جامعية مهنية في العمل الاجتماعي). المنطق المهيمن داخل الجمعيات المأجورة هو سيادة الزبونية والولاءات العائلية والقريبة في تشغيل الأجراء الجدد. وقد أكد مدير المركز الاجتماعي ذلك بقوله: "الكل تقريبًا خدام (بالكود ببسطو) بالوساطة" (مقابلة، 2020).

بالإضافة إلى ذلك، هناك ضعف في التأمين الاجتماعي. يعتبر التأمين أو الحماية الاجتماعية "رافعة لتحقيق الإدماج الاجتماعي، والتماسك، والتضامن بين مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية، وبين مختلف الأجيال، ورافعة للدفع بعجلة النمو الاقتصادي" (تقرير، 2018). لكن أغلب أجراء العمل الجمعي المأجور لا يحظون بالاعتراف القانوني، ويشغلون في إطار غير مهيكّل، مما ينجم عنه غياب التأمين عن العمل. فقد أظهرت الدراسة أن 61.5% من أجراء المؤسسات مؤقتون (غير معترف بهم قانونيًا)، بينما 38.5% دائمون (معترف بهم قانونيًا). ويتسم التأمين عن العمل بالهشاشة، ويمكن رصد ذلك في الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 5:



كشف البحث الميداني، الذي شمل 41 أجيلاً في المؤسسات (الدار العائلية القروية والمركز الاجتماعي)، أن مؤسسة الدار العائلية القروية توفر تأميناً لأجرائها بنسبة 50%، بينما 100% من أجراء المركز الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة لا يتوفرون على تأمين عن العمل. هذا يؤكد أن العمل الجماعي المأجور هو في كثير من الأحيان عمل غير مؤمن.

هذه الوضعية الهشة تؤثر سلباً أيضاً على الفئات المستفيدة من خدمات المؤسسات، حيث تنعكس معاناة الأجراء على النتائج المحصلة، فيقل مستوى الإدماج، ويرتفع معدل الإقصاء، وتترجع المردودية الخدماتية.

لقد جعلت هذه السمات وغيرها من العمل الجماعي المأجور بيئة تُعيد إنتاج الإقصاء بدلاً من الحد منه. لتجاوز هذه التحديات، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

اقتراحات لتحسين وضع العمل الجماعي المأجور

- زيادة التمويل الحكومي: يجب رفع تمويل الدولة للمؤسسات الجموعية التي توظف أجراء.
- تطوير القدرات المهنية: إعداد تكوينات أساسية ومستمرة لتطوير قدرات الأجراء الجمعيين.

• استراتيجيات تواصل واضحة: تحديد استراتيجيات تواصلية واضحة داخل الفضاء الجماعي.

• تفعيل الحكامة: تفعيل مبادئ الحكامة في تدبير العمل الجماعي لضمان الشفافية والعدالة.

• الاعتراف القانوني والتأمين: الاعتراف القانوني بالعمل الجماعي المأجور، والسعي نحو تأمينه وضمان ديمومته.

الخاتمة

نستخلص مما تقدم أن الانتقال الذي شهده العمل الجماعي، من عمل تطوعي إدماجي إلى عمل جماعي مأجور إقصائي، كانت له تداعيات على الهوية الجماعية التضامنية التماسكية، إذ غدت نسقًا مؤسسيًا مولدًا للاستبعاد الاجتماعي. ورغم تدخل الفاعل الجماعي المحلي للحد من مظاهر الإقصاء التي تطل مجموعة من الأفراد في مجتمع الاشتغال (البطالة الدائمة أو المؤقتة)، إلا أن هذا الفاعل بدلاً من أن يعمل على القضاء على البطالة ساهم بطريقة أخرى في إعادة إنتاج الإقصاء المهني، الناتج عن الإحساس بالدونية (الإقصاء التفاعلي الذاتي والغيري)، والترقب والخوف المستمرين من الطرد من العمل (الإقصاء الظاهري)، أو توقف الجمعية المشغلة عن إعطاء خدماتها الاجتماعية (الإقصاء الخفي). هذه الحالة تدعو لدق ناقوس الخطر، والشروع في تفعيل سياسات وبرامج اجتماعية موجهة لهذه الفئة، التي تتم موقعتها ضمن الفئة النشيطة، في حين أنها تقع في تماس الفئتين: الفاقدة للعمل، والعاملة المؤمنة من جهة أخرى.

المصادر والمراجع

1. العيادي، طيب. (2016). الدراسات السوسيولوجية للتنظيمات الجموعية - مساهمة في تمايز البنية .-مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 15 .
2. تقرير. (2018). الحماية الاجتماعية في المغرب، واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز الضمان والمساعدة الاجتماعية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
3. زهير، فيزي وآخرون. (2024). وضعية الأشخاص المسنين بين الدولي والوطني رؤى، تشريعات، مؤسسات الرعاية. دار القلم، 169.
4. فوزي، بوخريص. (2021). في سوسيولوجيا العمل الجموعي بالمغرب من التطوع إلى العمل المأجور. الرباط: مطبعة كوثر برانت.
5. خليل، نزيهة. (2016/2015). معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني: دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع). إشراف الأستاذ دبله عبد العالي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، الجزائر.
6. لشكر، نور الدين. (2024). البنك الدولي التنمية بين الخبرة والسيادة قراءة في بعض مسارات التدخل بالبلدان النامية حالة المغرب. دار القلم.
7. مذكرة. (2020، 26 مايو). بشأن مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنةعاملات والعاملين الاجتماعيين. وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، المادة 2.
8. مقابلة. (2020، يونيو). مدير المركز الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة (ذكر، 42 سنة). مشرع بلقصري.



9. Aron, Matthieu, & Michel, Caroline. (2022). Aguirre les infiltrés - comment les cabinets de conseil ont pris le contrôle de l'état. Paris: Allary éditions.
10. Bresson, M. (2013). Le travail social, face aux vulnérabilités. Cahier Français, 390, 49-53. Retrieved from www.vie-publique.fr
11. Bryson, Lois. (1992). Welfare and the State-who benefits? Macmillan Edution.
12. Dean, J. (2015). Volunteering, the Market, and Neoliberalism. People, Place and Policy Journal Compilation, 139-148.
13. Dobb, M. (1969). Welfare Economics and Economics of Socialism: Towards a Commonsense Critique. London: Cambridge University Press.
14. Frégné, C. (1994). Sociologie de l'Exclusion. Paris: L'Harmattan.
15. Gomel, Bernard. (2006). L'Emploi Salarie dans le Travail des Associations. In J. N. Chapart et al. (Eds.), Les Dynamiques de l'Economie Sociale et Solidaire. Édition La Découverte.
16. Hustinx, L., & Frans, L. (2003). Collective and Reflexive Styles of Volunteering: A Sociological Modernization Perspective. Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 14(2), 167-187.
17. Wilson, John, & Musick, Marc. (1997). Who Cares? Toward an Integrated Theory of Volunteer Work. American Sociological Review, 62, 694-713.
18. Tocqueville. (1981). De le démocratie en Amérique, T1. Paris: éd. Garnier-Flammarion.